

السورية للتجارة لم تصدر تعليمات تسويق التفاح حتى الآن

تأخير في تسعير التفاح يفتح أبواب الابتزاز مع السماسرة والتجار

السويداء - عبيد صيموعة

أكد الكثير من مزارعي التفاح على ساحة المحافظة لـ«الوطن» أن عدم تثبيت الأسعار التأشيرية المقترحة من اللجنة الزراعية الفرعية في المحافظة موسم التفاح جعلهم في مهب ابتزاز الكثير من السماسرة والتجار، مشيرين في شكواهم أن تصرف موسمهم لهذا العام ما زال مرهوناً بتحديد تسعيرة شراء التفاح من جهة وبيعاً للتجار السورية للتجارة عن فتح أبواب التسويق لهذا الموسم بناء على الأسعار التي سيتم اعتمادها.

وأكدوا أن التأخير الحاصل بتحديد السعر النهائي للتفاح يات عادة سنوية لدى اللجنة الاقتصادية والذي لا يصدر إلا بعد أن يكون الموسم نضج ما يدفع الكثير من المزارعين نصراً إلى بيع محصولهم للتجار والسماسرة قبل أن يسقط تحت الأشجار حتى ولو بهامش ربح بسيط لتغطية نفقات مستلزمات الإنتاج على مدار السنة من حراثة وأدوية «رشوش» وغيرها، ولعجزهم تماماً عن تغطية تكاليف عمليات القطاف والنقل والتبريد على نفقهم الخاصة والتي تأتي كمرحلة ثانية، فضلاً عن أن عدم اعتماد تسعيرة نهائية للتفاح حال دون إعلان السورية للتجارة عن فتح أبواب التسويق والبدء بتوزيع الصناديق لهذا الموسم والذي سينعكس بشكل إيجابي على المزارعين بالضرورة.

كما أشار الكثير من مزارعي العنب إلى ضرورة إقرار التسعيرة النهائية واعتمادها لاسترجار المحصول حتى ينسنى لهم



دون فرز. وأشار إلى أن التسعيرة التأشيرية المقترحة تضمنت سعر كيلو التفاح الأحمر «ستاركن أول» ١١ ألف ليرة والأحمر من الصنف الثاني ٩٥٠٠ ليرة والصنف الثالث أحمر ٨ آلاف للكيلو، كما تضمنت أسعار التفاح الأصفر «غولدن» ١٠ آلاف للكيلو و٨ آلاف للكيلو.

خطة تسويق

وبين الطويل قيام الغرفة الزراعية بوضع خطة لتسويق موسم التفاح للعام الحالي، موضحاً أنه جرى بداية الاطلاع على لجنة المصدين في المحافظة والاطلاع على الصعوبات التي تواجهها عملية التصدير واضطرار المصدر إلى الذهاب إلى درعا أو دمشق لتوقيع شهادات المنشأ. علماً أن

الزراعة بإقامة المخبر المذكور وأشار إلى أن تسويق العنب العصري إلى معمل التقطير ما زال مرهوناً بموافقة اللجنة الاقتصادية على الأسعار التأشيرية لتسويق المحصول نظراً لتخلف المعمل على الأسعار المقترحة لعدم القدرة على تغطية التكاليف.

رئيس غرفة تجارة وصناعة السويداء نبهه بكري أوضح لـ«الوطن» قيام الغرفة ويهدف تسويق التفاح بتقريب الأسعار بين المزارعين وأصحاب البرادات والمصدرين عبر اللجان التي تم تشكيلها.

وأكد أن الإشكالية الأساسية لتسويق التفاح تتعلق بالتكاليف العالية للمنتج وخاصة من ناحية التبريد والتسويق ما يفرض خروج المنتج من حلبة المنافسة بأسعار التصدير، الأمر الذي دفع الغرفة إلى مطالبة الجهات المعنية لفتح أبواب التصدير والقدرة على منافسة المنتجات المماثلة بأن يتم التعامل مع وحدات التخزين على أنها منشآت زراعية لتزويدها بالكهرباء والمحروقات والأسعار المدعومة. ومن ثم القيام بعمليات الترخيص بعد تحميلها للمنتج وضمان عدم فتح البرادات بعد القيام بعمليات الترخيص عند أي معبر حدودي.

وأشار إلى أنه تم التطرق أيضاً إلى إشكالية الأثر المتبقي للأدوية الزراعية «الرشوش» لعدم وجود مخبر مختص للكشف عنه لجنة المصدين في المحافظة والاطلاع على الصعوبات التي تواجهها عملية التصدير واضطرار المصدر إلى الذهاب إلى درعا أو دمشق لتوقيع شهادات المنشأ. علماً أن

المحافظة تؤكد أنه لا يوجد قرار بإغلاق وإنما تنظيم عمل المراكز

فلاحو سهل عكار في طرطوس مهددون بعدم تسويق منتجاتهم بسبب قرار إغلاق مراكز البيع القريبة منهم

الأخرى، وبالتالي تمنى عدم التضيق على الفلاح وترك حرية الاختيار له ليسوق محصوله لأنه الأرى في بمصلحته.

لمحافظة توضيح

من جهته أكد أمين عام محافظة طرطوس حسان نديم حسن لـ«الوطن» أن تنظيم مهنة بيع الجملة ونصف الجملة للخضار والفواكه أسواق «هال» يتم استناداً لأحكام قرار مجلس الوزراء رقم ٢٣ عام ٢٠٢١ وفق شروط محددة منها انتقاء الموقع حسب الأسس التنظيمية والمعايير البيئية ودراسة الأثر البيئي مع مراعاة موقعها بالنسبة للتجمعات السكنية وفقاً لتوجيهات التخطيط الإقليمي.

وأضاف: تم إحداث سوق هال الصفاصفاة كمشروع تنموي يضم ٢٧ محلاً بيع جملة ونصف جملة بالإضافة إلى ١٠ مخازن وكافتيريا وقبان إلكتروني وعليه تم إغلاق كل المحال التي تمارس المهنة ضمن الحدود الإدارية لبلدة الصفاصفاة فقط، مؤكداً أنه لا يوجد قرار بفتح المراكز المنتشرة في الوحدات الإدارية في سهل عكار إلى سوق هال الصفاصفاة، ولكن بغية تنظيم هذه المهنة تم التوجيه إلى الوحدات الإدارية في سهل عكار لمعالجة وضع المراكز المنتشرة في قطاعها لكونه لا يجوز ممارسة أي مهنة من دون ترخيص ويصح وفق الأصول من الجهات المعنية.

وأكد أنه من الممكن إحداث أسواق هال أخرى تستوعب المنتجات الزراعية للفلاحين في هذه المناطق كمشروعات تنموية أسوة بسوق هال الصفاصفاة لاستيعاب إنتاج هذه القرى من الخضار والفواكه وفق أحكام قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢٣ الناظم لإحداث أسواق الهال.



أجور النقل. وبين علوش أن الإنتاج في المحافظة كان يسوق بمعظمه إلى المحافظات الأخرى وبشكل مباشر من الفلاح، حيث كانت الأمور تسير بشكل جيد وكانت أجور النقل مقبولة والمستلزمات تغذية متوفرة وبسعر مقبول، مضيفاً: الآن بسبب الظروف السائدة فإن معظم التسويق يتم من الفلاح إلى مراكز قريبة من أرضه، فلماذا ستحرمه من ذلك، ولا سيما أن محال بلدة الصفاصفاة التي يبلغ عددها ٢٨ محلاً لا تستطيع استيعاب آلاف الأطنان من الخضار والفواكه يومياً؟ وتابع قائلاً: نحن مع إيجاد سوق هال في بلدة الصفاصفاة ولكن ليس على حساب إغلاق المراكز

اتحاد الفلاحين

وأكد رئيس اتحاد فلاحي طرطوس فؤاد علوش في تصريح لـ«الوطن»، أنه مع طلب الفلاحين وجمعياتهم الفلاحية فإن إغلاق مراكز الشحن المنتشرة في سهل عكار وحصرها بمحال ضمن بلدة الصفاصفاة لا يخدمان الفلاح ولا الإنتاج والعالية الثمن، وبالتالي فإنه لا يجوز زيادة معاناته والتضييق عليه. وأعربوا عن أملهم بإلغاء قرار النقل وترك الأمور على

المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية وتنفيذ أهم العقد والمشاريع

م. مصعب الأحمد لـ«الوطن»: هدفنا الحفاظ على البنية الإنشائية لطرقنا ضماناً لأمن وأمان مستخدميها

يتم العمل على تنفيذ خطة الصيانة لهذا العام بموجب العقود المبرمة بالإدارة المركزية



محمود شاهين

تعد منظومة الطرق والعقد وشبكات المواصلات العصب الأساس للحياة الاجتماعية والاقتصادية في أي بلد، ولهذا تقوم المؤسسة العامة للمواصلات بدور فاعل وكبير على مستوى سورية من إنجاز وصيانة ومشروعات جديدة تلبي الاحتياجات المتزايدة لسورية «الوطن» التقت المهندس مصعب الأحمد مدير فرع اللاذقية في المؤسسة لحدثنا عن واقع العمل الطرقي وأهم المشروعات.

المؤسسة وكوادرها

تحدث المهندس الأحمد عن تشكل المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية في فروعها المتعددة وخض فرع اللاذقية الذي يديره بتفصيل عمله ومشروعاته على أرض الواقع.

تشكلت المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية (ورثة وزارة المواصلات) بموجب المرسوم رقم ٢٠٩ لعام ٢٠٠٣ مع الفروع العائدة لها في المحافظات ومنها فرع المؤسسة باللاذقية والذي كان يسمى سابقاً مكتب الطرق المركزية.

ويقيم الفرع ومن خلال الكوادر الفنية والتطبيقات المتوافرة لديه من مهندسين وفنيين وإداريين بالإشراف على تنفيذ مشاريع الطرق والعقد الطرقية

ومنها على سبيل المثال عقدة البرجان على أتوستراد اللاذقية طرطوس- نفق كرسانا على طريق اللاذقية كسب- تحويلة الحفة- تعريض أتوستراد اللاذقية طرطوس مع الجسور- محلق جبلة وغيرها الكثير من المشاريع الحيوية المهمة التي يطول ذكرها.

وبسبب الحرب التي طالت أراضي بلدنا الحبيب والحصار الجائر المفروض فقد اقتصر عملنا خلال السنوات الماضية على الإشراف على أعمال الصيانة اللازمة لهذه الطرق بما يحقق الحفاظ على المستوى الفني الجيد لشبكة الطرق من خلال عقود الصيانة الدورية والمستمرة والتي تتضمن صيانة المجهول الإسفلتي في المواقع المتخربة إضافة إلى أعمال التصريف المطري في معظم مواقع الشبكة العائدة لفرع اللاذقية والتي يبلغ طولها نحو ٤٦٥ كم،

حيث تقوم لجان فنية متخصصة بالكشف على كل محاور الشبكة وتحديد كل العيوب الظاهرة وترتيبها وفقاً لأهمية الطريق وغزارة المرور وأثر العيب الحاصل على سلامة مستخدمي الطريق، ويتم اقتراح الحلول الفنية المناسبة بالتنسيق مع الإدارة المركزية ووفق الاعتمادات المرصدة لخطة الصيانة في كل عام.

خطة الصيانة

وأشار المهندس الأحمد إلى الخطة الموضوعية للتنفيذ، وصيانة الشبكات الطرقية: وعليه فقد بدأ العمل على تنفيذ خطة الصيانة لهذا العام بموجب العقود المبرمة بالإدارة المركزية والتي

العقدانية التي تتعرض لها، العائق الأكبر والسبب الرئيس في عدم القدرة على تحقيق طموحاتنا في النهوض بشبكة الطرق المركزية، من شح المحروقات وعدم توافر قطع الغيار اللازمة لصيانة الآليات الثقيلة أو القدرة على تحديث هذه الآليات.

محاور شبكة الطرق المركزية في اللاذقية
٨٥ بالمئة- ٤٥ بالمئة- ٢٠ بالمئة حيث من المتوقع الانتهاء من تنفيذ هذه العقود خلال الشهر القادم وضمن المدد العقدية.

وبانتظار ورود باقي العقود الممتدة ليصار إلى إنجاز خطة الصيانة لعام ٢٠٢٤ خلال موسم العمل الحالي.

وزارة النقل ودورها

وأشار المهندس الأحمد إلى أن عمل المؤسسة ومواجهة الصعوبات كان يتعاون وثيق مع وزارة النقل وإدارة المؤسسة المركزية. وهنا تجدر الإشارة إلى الإلتزام والرعاية التي توليه وزارة النقل ممثلة بالسيد الوزير وإدارة المؤسسة ممثلة بالسيد المدير العام من خلال المتابعة الدائمة لعملنا والتنسيق المستمر لتذليل العقبات وتدارك الصعوبات التي قد تتعرض عملنا بما يحقق هدفنا في الحفاظ على البنية الإنشائية لطرقنا ضماناً

لأمن وأمان مستخدمي الطريق، وبما تسهمه الطرق في دوران العجلة الاقتصادية من كونها الشرايين الحيوية التي تؤمن انتقال المواطنين والبضائع والمنتجات الزراعية والصناعية وغيرها. ويبقى الحصار المفروض على بلدنا الحبيب والحرب

